الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجه
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الملتقى الوطني الأول في اللسانيات الاجتماعية بعنوان: سوق اللغات في الجزائر وسبل الانسجام في ظل العولمة الثقافية

07أفريل 2021

الطالبة: قليل منيرة **الطالبة: ماصري هاجر**

المستوى العلمي: طالبة دكتوراه **المستوى العلمي: طالبة دكتوراه**

التخصص: لسانيات عربية **التخصص: لسانيات عربية**

البريد الالكتروني: hadjer.masri@univ-biskra.dz

البريد الالكتروني: mounirakellil40@gmail.com

الهاتف: 0658869180

الهاتف: 0665632115

المؤسسة الجامعية: جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر

محور المداخلة: سوق اللغات وقضايا الأمن اللغوي والثقافي في الجزائر.

عنوان المداخلة: التعدد اللغوي بين متطلبات العولمة ومرجعيات الهوية.

الملخص:

تعتمد الأمم في تثبيت شخصيتها بين الأمم على ركائز هامة، على تاريخها ودينها وعلى أعرافها الاجتماعية فمن خلالها يتعرف الإنسان على ذاته إذ لا تُوجِد اللغة منطلقا كلاميا فحسب بل تتعدى ذلك كله فهي – والحال هذه – أعمق من أن تكون سلسلة كلامية يصوت بها الفرد إذ هي النافذة على الإنسانية أجمع والتي بها تتلاقح

الثقافات وتتطور الأفكار، فيمثل بذلك التعدد اللغوي واقعا معرفيا يتعدى أحادية اللسان نتيجة لظاهرتي التأثير والتأثر حيث تتجاذبه التحولات الحضارية والتطورات التكنولوجية و الاقتصادية من جهة فتؤكد على شرعيته لما يحققه هذا الأخير من انسجام اجتماعي وتكامل فكري في ظل العولمة الثقافية، إذ صار لزاما على كل المجتمعات مواكبة الواقع الذي يفرض التفتح على الألسنة التي باتت أس التواصل الاستراتيجي في الوقت الحالي، غير أن الأمر الملفت للانتباه أن اللسان قد انتقل في السنوات الأخيرة من هامشية الموضوع إلى مركزيته، إذ بات يمثل هوية الشعوب بله قوام وجودها وهو ما يفرض التمسك بلسان واحد وترسيمه على كافة المستويات اللسانية فيصبح التخطيط اللغوي والسياسة اللسانية أبرز المناهج الواجبة الحضور في ظل الانفتاح اللساني يشهد على ذلك أن الهوية الثقافية تطالب هي الأخرى بالحفاظ على النظام اللغوي للسان العربي من منظور تبعيات الصراع اللغوي وأثره غير المرغوب على المواطنة اللغوية. فإذا كان التعدد اللغوي وجها حضاريا و تلاقحا ثقافيا فهل يمكن أن يكون طرحا مضادا للهوية العربية وما طبيعة الأثر الذي يمكن لمسه من جراء قضية التعدد اللغوي أأثر إيجابي يضمن تحقيق التواصل أم أثر سلبي يسهم في الغالب في تعزيز الصراع، أم أن استحداث طرق في مجال وضع السياسة اللغوية من شأنه تقليص الهوة وضمان التعايش بين المجموعات اللغوية داخل المجتمع الواحد.

الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي ، الهوية الثقافية ، العولمة ، التواصل ، الثنائية اللغوية .

Abstract :

Nations depend in establishing their character among nations on important pillars; on its history and religion, and on its social norms as the language does not only unify aspeech, it is too deep for a chain of speech for individual to vote, as it is the window to humanity and the cross-fertilization of cultures, multilinguism is therefore a knowledge reality that goes beyond monolithic language, where it is attracted on one hand by civilizational transformations and emphasizes, to bring about harmony and intellectual integration in the context of globalization, so societies need to open up tongues that have become the ace of strategic communication, the tongue has moved from the marginal to the central to the identity of the people and even the strength of their existence, language planning becomes one of the most important courses to be attended with open language , this is confirmed by the fact that identity demands the preservation of the Arabic tongue. if the multilinguism is a civilized face and cross-cultural cross- fertilization could it be an anti-identity proposition? and What is the nature of the impact of multilinguism? A positive effect that ensures the achievement of communication or a negative effect that contributes to enhancing the linguistic conflict?

Keywords: multilinguism, cultural identity , globalization, communicate, bilinguism.

1. مقدمة

الناس في مواجهة اللغات أينما كانوا، وأيا ما كانت اللغة الأولى التي سمعوها أو تعلموها فإنهم يلاقون لغات أخرى في كل يوم يفهمونها أو لا يفهمونه ا، ويتعرّفون عليها أو لا يتعرّفون، ويحبّونها أو لا يحبّون وتحكمهم أو يحكمونها؛ ولا يمكن الحديث عن اللغة بأية حال في استقلال عن ملمح الهوية التي انتقلت من بعدها الأحادي أي من حيث كونها تراكمات تاريخية واجتماعية تحيل على ماض وخصوصية ثقافية لمجتمع ما، إلى كونها قطبا أساسيا في مسألة صراع اللغات والذي يغذيه تأثير ظاهرة العولمة، ففي ظل الصراعات الأيديولوجية تمثل الهوية الثقافية مطالبة بسن حدود للتعدد اللغوي تحفظ لها أمنها من جهة، وتقف شاهدا من جهة أخرى على ضرورة تفعيل اللغة القومية للقدرة على مجابهة التحديات المستقبلية والمستجدة التي تصارع لإيجاد مقاربة للإشكال الأنطولوجي، الذي يعد الهم الأوحد للإنسان اليوم، بيد أن توصيفا على هذه الشاكلة لا يدرأ وجود حقائق تقف في الطرف الآخر تزيد المسألة تعقيدا كالقول بأن ا لعا لم متعدد اللغات إذ تلك حقيقة واقعة والتاريخ اللغوي الذي هو مظهر من مظاهر تاريخ العا لم ليس في جزء كبير منه سوى إدارة لهذا التعدد اللغوي الذي يشكّل قضية مركزية تتضمن دراسة أنظمة اللغة وأنساقها في الاتصال اللغوي ، وكذا وظائف اللغة في المجتمع ووضعية الأفراد المتكلمين بأكثر من لغة في المجتمع الواحد لأن بينها جميعا علاقات تربطها، ولعل هذا ما جعل كثيرا من المجالات المعرفية تقبل على دراسة التعدد اللغوي كاللسانيات والسوسيولسانيات، والسسيولوجيا وعلم اللغة النفسي وعلم النفس الاجتماعي والديموغرافيا إلى غير ذلك.

وما اشتراك هذه المجالات المعرفية في دراسة التعدد اللغوي إلا دليل على الأهمية البالغة التي توليها له الدول المتقدمة التي تسعى إلى تحديد معا لم هويتها الثقافية واللغوية ، لما يضمنه من تنوع بالأنظمة اللغوية ، فإن أحسن استثماره يمكن الاستفادة منه، إيمانا منهم بأن التعدد اللغوي معطى حضاري مهم للتقدم العلمي والتكنولوجي شريطة أن تحكمه سياسة لغوية تعبر عن ثقافة معينة ، كما يعد التعدد اللغوي أيضا من أخطر الوضعيات اللسانية وأعقدها، إذ غالبا ما تركّب هاللغة لتحقيق أغراض سياسية وتتخذ هذريعة لإذكاء نزعات قبلية ، وتثبيت هويات إقليمية، فهل يؤدي الإقرار بالتعدد اللغوي إلى صراع في المرجعيات الثقافية باعتبار اللغة مظهر الثقافة الأبرز، وباعتبار الثقافة الإطار العام الذي يعكس الهوية في أجل صورها، وكيف يمكن أن تتمظهر آثار التعدد اللغوي في ضوء مخرجات العولمة بالشكل الذي يؤثر سلبا على الهوية ؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه إضافة واغتناء يؤدي بالضرورة إلى هوية منفتحة تتغنى بالتنوع والتعدد؟

2. التعدد اللغوي والحضور المشروع:

إن شرعية حضور التعدد اللغوي تستقي مشروعيتها من واقع الحال، إذ بات التعدد اللغو ي ميزة مشتركة في جميع المجتمعات المعاصرة وما ذلك إلا لتعدد الثقافات وتباين الأنساق الفكرية ، ووسائل الاتصال التي اتخذت أشكالا عدة، وقد نتج عن هذا الوضع اللغوي أثر انعكس على المؤسسات التربوية والتعليمية باعتبارها المجال الأوسع الذي من شأنه تلقي تبعات هذا التعدد اللغوي والذي أصبح محورا مركزيا في الاهتمامات الحالية لكل المشتغلين بحقل اللسانيات الاجتماعية وكذا تعليمية اللغات ، وبالاحتكام إلى ذات المعيار ينبثق التساؤل ماثلا حول مدى تباين مواقف اللسانيين في مقاربة قضية التعدد اللغوي، فالرؤى الفلسفية التي قدموها، والاختيارات المنهجية التي صدروا عنها تؤكد على الاختلاف البيّن بين من يجده ظهيرا للغة القومية الوطنية وتحريضا على القطيعة بين اللسان الرسمي واللسان المتكلم به بين أفراد الجماعة اللغوية، ما يدفع إلى المطالبة باستئصاله، وبين من يراه ظاهرة طبيعية ناجمة عن عصر التثاقف والعولمة والواجب تحديد طرائق التعامل معها بحذر مطلق تجنبا للصراع بين الألسن القومية والألسن الأجنبية.

1.2. مقاربات مفاهيمية في التعدد اللغوي :plurilinguisme- multilinguisme

يعرف التعدد اللغوي في أدبيات اللسانيات الاجتماعية بكونه وضعيات تواصلية مختلفة تتسم بوجود أنظمة لغوية مختلفة في مجتمع واحد، كاللغة العربية قي الجزائر وما يجاورها من لغات محلية من قبيل الأمازيغية التي يراد لها الترسيم كلغة للإدارة والتعليم هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتواجد اللغة الفرنسية هي الأخرى مفروضة على الأطر الإدارية والسياسية.

ولقد عرف المغربي محمد الأوراغي التعدد اللغوي ع لى أنه"المقابل العربي للفظ الأجنبي (multilinguisme) وهو ما يصدق على الوضعية اللسانية المتميزة بتعايش لغات وطنية متباينة في بلد واحد إما على سبيل التساوي إذا كانت جميعها لغات عالمة كالألمانية والفرنسية والإيطالية في الجمهورية الفدرالية السويسرية، وإما على سبيل التفاضل إذا تواجدت لغات عالمة كالعربية بجانب لغات عامية" [1]، فالألسنة العالمة هي تلك المميزة للحاضرة والقادرة على استيعاب حمولات المعرفة الإنسانية والعلوم بشقيها الطبيعية واللاهوتية، فهي اللغات الممثلة للغة العلوم باختصار، ويقابل هذا الصنف اللغات المتولدة من الاحتكاك بين الألسنة الشفوية بحيث تفتقد لنسق لغوي مضبوط وهي تمثل العامية ومختلف اللهجات التي تلهج بها القبائل فالعا لم لذلك يشهد على التعددية أكثر من أي وقت مضى.

وعموما يمثل التعدد اللغوي تلك الوضعية اللغوية التي يتناوب فيها أفراد الجماعة اللغوية على نظامين لغويين أو أكثر، يختلفان من حيث المرجع والبناء، فـعصر العولمة يفرض هذه الوضعية ويشجع على التمكين للغات الأجنبية في ظل الأحادية اللغوية إذ هي وضعية تحتاج لإعادة القراءة في ظل عصر التثاقف، فالتعدد اللغوي أو التفرع

اللغوي، حقيقة حاضرة في أغلب المجتمعات المعاصرة، وظاهرة لسانية ناتجة عن استعمال الفرد لأكثر من لسان واحد في المجتمع الواحد نتيجة لاحتكاك اللغات وصراعها، وهذا الصراع "ليس مقصورا على مناطق مخصوصة، ولا هو سمة من سمات العالم الثالث على وجه التحديد، أو من سمات البلدان النامية التي نتصورها بداهة موزعة بين لهجاتها ولغاتها المحلية ولغاتنا، فالتعددية اللغوية قدر مشترك وإن ظهرت بأشكال مختلفة في كل حال" [2]، إذ هي وصف لطرائق التواصل المختلفة بين البشر وفقا لأنظمة لغوية مختلفة محكومة بالبيئة الجغرافية من جهة، وبالمتكلم المستعمل للغة من جهة أخرى ف" الأثر الذي يقع على لغة ما من لغات مجاورة لها، كثيرا ما يلعب دورا هاما في التطور اللغوي، ذلك أن احتكاك اللغات ضرورة تاريخية"[3] في كثير من الأحايين.

ويظهر أن الواقع اللغوي الذي تشهده اللغة العربية يفضي إلى إشكاليتين أولاهما ؛ التعدد اللغوي ظاهرة مواكبة لروح العصر ووسيلة للتقدم العلمي ، وثانيهما أن آثاره السلبية تمس الهوية في المقتل ممتدة للتأثير في المناهج التعليمية، وعليه لابد أن يضح جليا أن التعدد اللغوي مظهر طبيعي تفرضه عدة عوامل، وذات العوامل هي من تحدد صورته الإيجابية أو السلبية، فإذا كان هذا التعدد محدودا وفي ضوء ما تسمح به اللغة القومية والوطنية أي أن سقفه محكوم بتخطيط لغوي محكم وأرضه لا يطؤها إلا ما كان جاريا على سنن الخصوصية الثقافية فلا مرد له وهو باب من أبواب التثاقف اللساني النافع.

أما التعدد اللغوي المطالب بطرحه فهو ذلك الذي يتخذ من لغة الآخر لغة يتوسل بها للاجتماع البشري منذ طور الاكتساب فتكون أسبق في التعليم من لغة الأم، وأمكن في النفس من لغة المجتمع و السياق، إذ يتبنى بلا وعي منظومة قيمية ومرجعية اجتماعية مغايرة عن ذاته وبعيدة كل البعد عن هويته ، ما يستتبع آثارا على وحدة المجتمع وهويته الثقافية فيسهم في إقصاء لغته من دون أية مسؤولية تجاه النتائج.

2.2. بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، أية علاقة ؟

تمثل الازدواجية اللغوية (diglossie)حالة عامة في جميع اللغات، يتعايش فيها نظامان لغويان في مجتمع واحد فيؤديان وظائف تواصلية مختلفة، وهو ما يمكن أن يعبر عنه في كل اللغات الحية بوجود لغة مشتركة وقد تسمى فصيحة أو رسمية ولغة خاصة تعرف باللهجة [4]، أو العامية فينتج عن ذلك وجود مستويين لغويين الأول مستوى رفيع والآخر مستوى بسيط، فالتقابل بين ضربين من الاستعمال لدى الجماعة اللغوية الواحدة هو خصيصة الازدواج اللغوي أي أنه حالة لغوية مستفرة نسبيا تتمثل في وجود لهجات محكية إلى جانب مستوى رفيع ونمط منطقي عال تنحرف عنه بدرجات ومعايير، وتكون نسبة كبيرة من المكتوب في تلك اللغة بالمستوى العالي الفصيح [5]، فبهذا المعنى تكون وظيفة كلا المستويين منوطة بالمستعمل إذ "تخصص الفصحى للاستخدام الرسمي في الدوائر والمؤسسات

الحكومية، كالمدارس والجامعات والمحاكم والوزارات وغيرها، وهي المناسبة الوحيدة لهذا الاستخدام، وتكون العامية هي الأنسب للاستخدام اليومي بين عامة الناس"[6].

واللغة العربية ليست بدعا من اللغات الحية إذ تشهد تعددا لغويا مهولا يغذيه تزايد الهوة بين اللغة الفصحى واللغة العامية و بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، التي باتت تستعمل المستوى العامي أكثر من الامتثال للغة القواعد بنحوها وصرفها، وما ذلك إلا لسهولة المستوى الأول وجريانه على الألسنة، ولم يتوقف الأمر عند طغيان هذا الأخير فحسب بل شهد هو الآخر تنوعا، فالعامية ليست واحدة بهذا المعنى بل هي عاميات متعددة وأشكال لغوية متباينة.

ومن الدارسين من يرى أن الازدواجية اللغوية تشمل نظامين لغويين مختلفين في آن واحد للتعبير والشرح وتسهيل عملية التواصل اليومي ويمثل باستعمالات الشعوب الخارجة من الاستعمار، إذ أن بقايا الآثار اللغوية يشكل منطلق الممارسات الكلامية [7]، وهو الحاصل في الجزائر إذ يتوسل الفرد بالفرنسية ومفرداتها للإفهام في مزاوجة بينها وبين لهجته التي يتقنها مستبعدا من خارطة التعامل اللساني، وبهذا المفهوم للازدواجية يكون تبادل الأدوار بين المصطلحات ما يؤدي بعدها إلى خلط في الحدود والمجالات ومن ثم الحلول والمقترحات ، فالملاحظ أن كثيرا من اللسانيين يخلط بين الازدواجية والثنائية من حيث أقربهما إلى ثنائية التعايش والصراع،غير أن الحاصل أن الازدواج اللغوي يروم لسانا واحدا بتمظهرين أحدهما راق والآخر عادي، وهناك من ذهب إلى الحديث عن لسانين مختلفين ولا تربطهما أية علاقة وهو حقيقة الثنائية اللغوية.

أما الثنائية اللغوية فقد عولجت من منطلقات عدة كما أنها خضعت لتباينات بين اللسانيين ولعل مرد هذا التباين إلى المنطلق الفكري والمعرفي الذي يصدر عنه هؤلاء في مقارباتهم البحثية، إذ تتعدى اللغة الواحدة إلى اللغتين المختلفتين فهي"وضعية لسانية حيث المتكلمون يستعملون بالتبادل وبحسب الأماكن والوضعيات لغتين أو لسانين مختلفين" [8]، كأن يستعمل المتكلم مثلا العربية والفرنسية، وذهب آخرون إلى اشتراط القدر نفسه من الكفاية حيث تتمتعان بمنزلة واحدة من حيث الاستعمال فهي بذلك "الوضع اللغوي لفرد ما أو جماعة بشرية معينة تتقن لغتين، دون أن تكون لأفرادها قدرة كلامية مميزة في لغة أكثر من اللغة الأخرى" [9].

فالقدرة على التحكم لابد أن تكون متساوية لكلا اللسانين، سواء على المستوى الصوتي أو الدلالي أو المعجمي، بحيث يستطيع الفرد تكوين سلسلة كلامية سليمة، غير أن هذا الطرح قد يصح نظريا ولكنه يفتقر إلى الصحة المنطقية ومن ثم العملية والتطبيقية، إذ من الصعب التحكم المطلق في آلية الإنتاج والإتقان بشكل متكافئ إلا نادرا وهو ما يجعل من الثنائية أضيق استيعابا لباقي أشكالها يقول ميشال زكريا محددا ثنائيي اللغة باعتبار هذه الوضعية المشروطة هم "الأفراد الذين ولدوا نتيجة زواج بين شخصين ينتميان إلى مجتمعين لغويين مختلفين، والذين

يكتسبون بالتالي، وبشكل طبيعي لغتين (لغة الأب ولغة الأم) كلغتين، ويملكون من جراء ذلك كفاية لغوية في اللغتين"[10] فالمتكلم عاجز عن استعمال كلا اللغتين بالتأثير والمستوى نفسه في كل الظروف، وإن كان الظاهر القدرة والكفاية، وعليه يمكن القول بأن الثنائية اللغوية وضعية تمثل فيها اللغة الثانية إلى جانب اللغة الأم مع فارق في التحكم، بحسب السياقات اللغوية والاجتماعية وهو الأشهر والأوسع والدارج لتصبح بعد ذلك الثنائية اللغوية قدرة الأفراد في التحكم في اللغة الثانية بسهولة مقاربة للتحكم في استعمال اللغة الأم.

وما يمكن لحظه أن الثنائية اللغوية تشير إلى أنها انعكاس لحاجة وليست فرضا تفرضه العولمة الثقافية عند بعض الباحثين الذين يجدون في أطروحة التواصل دافعا للتعلم، فالرغبة في تحقيق الأغراض وتفعيل الغايات هو أساس عملية البحث عن لسان ثان كما أن ما تقتضيه الضرورات البيئية هو ما يحث على الاستعمال، وهذا الطرح ما هو سوى التماس للعذر يقابله تودد لوضعية ثنائيي اللسان، وبالنظر إلى وضعية اللغة العربية اليوم نلفي شأنها شأن اللغات تعاني من الثنائية اللغوية التي أفرزتها بقايا الثقافات المستعمرة، وذلك منذ الحملات الاستعمارية التي سعت إلى بث الفرقة بين مكونات الهوية الوطنية.

3. التعدد اللغوي بين ثبوت الهوية وحضورية العولمة:

إن الحديث عن التعدد اللغوي حديث بالأساس عن العلاقة بين الهوية واللغة، إذ يعد قضية معقدة ومركبة، لما لهذه القضية من أثر في تحقيق الأمن اللغوي والذي هو في حاجة ماسة لمجموع الوسائل والإجراءات التي تتناسب والمعطيات اللغوية أولا، ومن ثم البيئة المحيطة ثانيا، ولما كان الأمن اللغوي هدفا تسعى إليه الجماعة اللغوية، كان النظر في التخطيط اللغوي أولى خطوات تفعيل الغاية، إذ لا خلاف في أن اللغة مكون رئيس في تشكيل الهوية بل هي أحيانا النائبة عن الهوية ، فالسياسة اللغوية هنا تتحدد بناء على التصور الذي تحمله المجتمعات عن كينونتها التاريخية وصيروررتها المعاصرة، لذلك شمل التخطيط اللغوي مراحل ثلاث أساسية: اتخاذ القرار السياسي،ورسم السياسة اللغوية، وتنفيذها ولعل هذا التوجيه لا يكون إلا بتظافر الهيئات اللغوية، من مجامع لغوية وهيئات إقليمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرهان لابد أن يكون على المجتمع المدني فتقرير المصير اللغوي صائر لقرار الجماعة لا الفرد ، والحاصل من هذا الطرح أن التعدد اللغوي قد اتخذ صورتين في سجل المباحثات اللسانية التي تعنى أساسا بأثر تعدد الألسنة في اكتساب المتعلم للغة، حيث يتبنى الاتجاه الأول أطروحة الأحادية اللغوية مصرحا بأن الأصل في كل مجتمع متماسك ومنسجم أن يكون موحد اللغة بمعنى أن تكون له حتى في حالة تعدد الألسنة التي يتعلمها لغة مشتركة.

فالقناعة التي صدر عنها هذا الاتجاه تنطلق من كون الأحادية اللغوية هي الوضعية اللسانية الطبيعية للغات البشرية، بحكم استجابتها أكثر من غيرها لفطرة الإنسان، فالتفرد اللغوي كما يسميه بعض الباحثين يشير إلى

الوضعية اللغوية المتميزة باستعمال أهل البلد للغة واحدة للتعبير بطلاقة ويسر عن تجاربهم اللغوية [11]، فهذه الوضعية اللسانية التي تستهدف مستوى لغويا واحدا قد تكون في غاية الندرة والغرابة عند الاتجاه المعارض الذي يتخذ من أطروحة "التعدد اللغوي غنى ثقافي لأي مجتمع" مقدمة التسليم،إذ يمثل حاجة اللغات ويتنافى مع مبدأ التأثير السلبي على اللغة الوطنية ما لم يسأ فهمه واستثماره، وعليه فإنه لا يمكن بأية حال الاستغناء عن التعدد اللغوي كونه يحقق بالنسبة للفرد آفاقا في التصور تجعله قادرا على التمثيل الواقعي والرؤية السديدة للغة.

1.3 التعدد اللغوي وصراع القيم والمرجعيات:

لا يقف التعدد اللغوي عند حدود الدلالة اللغوية أي على عدد اللغات التي يملكها الفرد، ولا عند حدود كونه وسيلة من وسائل تحقيق التواصل بين الجماعات اللغوية، وإنما يتعدى هذا وذاك إلى اعتباره تعددا في الثقافات والمرجعيات ما يفرض نمطين من العلاقات بين أفراد المجتمعات تعايش وتصادم. والواقع يغذي أطروحة التصادم إذ دخلت لغات العالم في صراع لغوي لا بقاء فيه سوى من كان يحوز قدم التمكن من لغته وبسطها سيما مع العولمة التي فرضت القطبية اللغوية، فأصبح واجب "تحصن اللغة لصد الاختراقات (trensgression) الخارجية،حاجة حضارية ومصيرية، والعمل على إثبات قدرة اللغة على التصدي لكافة أشكال التحديات العلمية والبرامج والاستراتيجيات التي تريد النيل منها والحد من استيلاب أهم ناظم لحلقات سيرورة التاريخ المجتمعي الممثل باللغة الحاضنة لإرادة وشخصية الهوية، وكرامة ومعتقد وثقافة الأمة ومنجزاتها"[12].

لذلك أحست الدول بضرورة العمل على لغاتها وتأكيد انتشارها في الزمان والمكان باستغلال كل الطاقات المادية والمعنوية والبشرية، والأهم من كل ما ذكر إدخال القرارات السياسية حيز الفعل "فكلا من اللغة والفكر يستمد غذاءه المشترك وديناميكيته الخلاقة من الممارسة الفكرية(الوجودية والحياتية) في الزمن أي في التاريخ؛ تاريخ الفرد وتاريخ المجتمع على حد سواء، ونقصد بالزمن هنا الوقت الآني الذي يستعمل فيه اللسان للتعبير والتواصل، ونقصد بالتاريخ ما يحمله هذا اللسان من دلالات ومرجعيات بقيت في ذاكرة الكلمة والعبارة" [13]، فهذه الدعوة إلى تحصين الهوية اللغوية ليست تثريبا على الانفتاح بقدر ما هي تثريب على عدم التحكم في هذا الانفتاح وعدم توجيهه.

فاللغة منظومة اجتماعية، شركة بشرية، يتعرف بها الإنسان على ذاته ويعرف بها ذاته لغيره، فهي تختلف من فئة إلى أخرى بما تحمل من قيم تميزها لذلك يمكن القول بأن لكل لغة منظوماتها القيمية المتعددة والتي يمكن وسمها بالهوية الثقافية أو"السمات المشتركة التي تتميز بها جماعة معينة وتعتز بها، فالهوية إذن تتألف من منظومة متماسكة من السمات المشتركة بين أعضاء الجماعة" [14]، فالقيم تتمظهر بوصفها مقومات معنوية بالغة الأهمية للتواصل وهو ما أفرز الحاجة إلى سياسة التخطيط اللغوي في محاولة لتقليص هوة الصراع بين الثقافات وبين المرجعيات المميزة

لكل فئة، غير أن طبيعة التواصل التي شهدتها الثقافات عبر العولمة الثقافية فتحت المجال لاستيراد اللغات الأجنبية "فالعولمة ليست ظاهرة محايدة بين الحضارات والثقافات بل هي إفراز ثقافة متحيزة بعينها"[15].

فهذا الوضع اللغوي يكرس لتراجع اللغة القومية والوطنية تدريجيا، إذ إنه بمجرد ضعفها سيُتجوز في منظومتها القيمية ويصبح استعمالها من قبيل التخلف والرجعية، الأمر الذي سيؤدي إلى غيابها على مستوى الاستعمال المجتمعي والرسمي لتنوب اللغات الأجنبية، هنا يظهر"الوعي الغربي الذي حاول جاهدا جسر الهوة لإمكان خرق إهاب الشرق المؤسطر وإفراغ شعوبها من محتواها اللغوي، وسعى بحمية لإلغاء سيادة اللغة المتفوقة على لغاتها بحجة أنها لغات متأخرة متخلفة" [16]، فوراءها– اللغات الأجنبية– يقبع عالم تصوري مثالي يرتبط به الأفراد باسم العلم والحضارة، بل ويزداد التعلق شيئا فشيئا ليطمس ما تحيل عليه اللغة الوطنية من ماض تاريخي، وهوية لغوية، وبهذا أدركت السياسات العالمية أن الرهان لغوي بامتياز، فاللغة باعتبارها أهم العناصر الثقافية في معركة الاستيلاب الاستعماري ثقافية قبل كل شيء فهناك دين يعارض دين ولغة تكافح لغة، وحضارة تنافح حضارة.

إذن اللغة تتغير، ولكنها تبقى محتفظة بتميزها فهي تتغير وفق ميزان دقيق من الثوابت والتحولات، وحين يختل هذا الميزان تكون اللغة في خطر، وكذلك الهوية تتغير ولكن وفق التحول ، وباختلال هذا التوازن تتعرض الهوية للخطر أيضا[17]، لذلك فإن تحقيق المرجعية الثقافية وتفعيل اللغة منوط بالتأكيد على عناصر الهوية خاصة في ظل التعدد اللغوي الذي يلقي بحمولاته على عاتق اللغة الوطنية التي باتت عاجزة أمام سلطة العولمة التي تبسط هويات متعددة تعززها المنجزات المعرفية والحضارية.

كما تنتج عن الازدواجية اللغوية من جهة أخرى ظهور هجين لغوي مزيج "من الألفاظ المستغربة والتي توحي بوضع لغوي لدى جيل بأكمله، وهو واقع مر يؤسس لدلالات خطيرة على المجتمع؛ حيث ينذر بضياع الهوية والتميز، والتنكر للذات الحضارية" [18] ، فالفرد العربي قد أدخل على العربية الفصحى لغته الأم العامية واللغة المختلطة إذ لا هي بالأجنبية ولا هي بالعربية، وهو ما استحال مسخا لغويا قد أفقد الفرد الشعور الايجابي بمكانة اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التطور الهائل الذي تمليه العصرنة، فيتنصل داخليا من انتمائيته لتختل بذلك أجهزة الاستقبال لديه ومن ثم تشوه الهوية.

2.3 التعدد اللغوي وسؤال الهوية:

إن اللغة امتداد لثقافة الأمة وحضارتها ، وتأكيد على الهوية ورمز لوحدة الأمة ويجب أن يحل هذا الترميز في الواقع، فمسألة الهوية اللغوية ووعي الذات واحدة من أهم سمات عصر الامبريالية، في طورها الراهن، طور العولمة حيث يعاد إنتاجها على مستوى الوعي واللاوعي، وفي المخيلة الاجتماعية [19]، ليسقط التعامل بالمستوى العامي الذي تفرضه الازدواجية وهيمنة اللغة الأجنبية التي تكرسها الثنائية اللغوية، أو يحد على الأقل من انتشارهم كونه

سيؤدي تدريجيا إلى فظ الرباط التآلفي بين أفراد الجماعة اللغوية وهو ما يؤكده الواقع، "فبالعودة إلى التقارير الصادرة في الخمس سنوات الأخيرة تكاد تجمع على أن اللغة العربية في أزمة، وتواجه تحديات حقيقية تتعلق بتعليمها واكتسابها و استخدامها، والإبداع والنقد بواسطتها، كما أنها تواجه مشكلات تتعلق بمعالجتها آليا في تقانات المعلومة الحديث"[20].

فالازدواجية اللغوية أصبحت تتبدى أكثر في المجال التعليمي، إذ لما كان التعليم سواء من حيث المضامين أو النتائج يتأثر بنظرة المجتمع إلى نفسه وبالأهداف التي يرسمها لمسيرته كان النظر في ثلاثية الهوية، واللغة ، والتعليم فرض عين في الدراسات اللسانية المعاصرة حيث أصبحت القضية واحدة بأطراف ثلاثة "فقد صار لقضية الهوية خصوصية أخرى، وهي أنها تطرح في إطار لغوي وفرضت نفسها في علاقتها باللغة" [21]، فإذا كانت الحتمية تفرض للغة في المجتمع الإنساني مستويات متفاوتة نتيجة لوظائف شديدة التنوع من حيث الاستعمال، تبعا لذلك فإن "كل لغة تعرف ظاهرة الازدواج اللغوي القهري، ومن ثم تظهر العامية بشكل تلقائي بوصفها لغة شعبية منحرفة عن الفصحى"[22]، وبالنسبة للطفل لابد من التحكم في هذا المزيج الذي يجده أمامه بدءا بالعامية التي يحيا عليها، مرورا باللغة العربية الفصحى التي تفرض عليه في مقاعد الدراسة، وصولا إلى اللغة الأجنبية التي تمثل أمامه بكل الأشكال سوى الشكل الحقيقي الذي ينبغي أن تلقاه به سواء في التعليم العالي أو في سوق العمل، واللغة أولا وقبل كل شيء وسيلة الاكتساب، إذ تسهم عبر مجازاتها التعبيرية وتراكيبها الفكرية وانعطافاتها المفهومية في إغناء الفرد[23]، ومن ثم إعداده للمقدرة الإبداعية التي لا تتحصل مطلقا بغير اللغة الأم، وهذا الأمر منوطة به اللغة الأم فقط، أما إذا تعلق الأمر بالتعدد اللغوي فإن التساؤل حول مدى إيجابية الوضعية يبقى نسبيا إذ من المعلوم أن تعلم الفرد للغات وإدخاله أنظمة لغوية جديدة زيادة على قدرته على توظيفها ملمح إيجابي الظاهر، كما أن وجود لغات عديدة في منطقة ما بتعدد الجماعات اللغوية يعد دليلا على تعدد الثقافات وهذا الوضع في الواقع تربية صالحة لتمنح الناس وسيلة حالية وهي الثنائية اللغوية لخلق معرفة وتفاهم كبيرين.

غير أن جان كالفي بطرحه لقضية حرب اللغات يكون قد نقل المسألة إلى بعد هوياتي بالأساس، حيث الصراع القائم بين اللغات يفضي إلى سيطرة لغات وإزاحة أخرى، خاصة في حالة غياب التدبير اللغوي والذي يكون نتاجه تهديدا للوحدة والثقافة الوطنية، والمصير المشترك [24]، وهو ما أفرز حسا بالمسؤولية من قبل المهتمين فانتشار العامية على حساب اللغة العربية الفصحى سيسهم قطعا في توسيع مجال التعرض للتهديدات التي قد تصل إلى درجة الانقراض الناتج عن قلة الاستعمال، فاللغة الاستعمال، خاصة وأن ارتباط اللغة بالعرق أو السمة الوطنية ومن ثمة الهوية جعل التعدد اللغوي رديفا للصدام الهوياتي الذي يظهر أساسا في عامل الاستعمار الذي كرس لغته وثقافته لتمكينها فيصير الفرد بلغتين وثقافتين ومنظومتين قيميتين مختلفتين إن لم نقل متقابلين قد تصلان إلى حد التناقض ، فتغييب اللغة عن وظيفتها وعدم العمل على تنميتها وتطويرها بما يسمح من

إشراكها في التنمية الاجتماعية بصفة عامة هو ما سيفرض الخضوع للآخر في الثقافة والسياسة والاقتصاد وهذا هو حال العالم العربي الذي بات يعزز التبعية للآخر.

إن أول ما ينبغي تقصيه هو المجال التعليمي إذ خضعت أنظمة التعليم إلى الاستيراد ما جعل من اللغات الأجنبية مساهمة في صنع القرار السياسي لتزاحم العربية في وظيفتها ولاسترجاع بعض أجرها تفرض نفسها في أقسام التعليم في مختلف الأطوار بالرغم من أن الطفل لا يزال غير متمكن من لغته، حيث إن تعليم الطفل في مثل هذه السن لغات أجنبية يدخل في إطار أحد هذه الوضعيات ؛ فإما أن يتفوق الدخيل على الأصيل أي اللغة الأجنبية على اللغة العربية الفصحى، أو تقل حظوظ العربية لقلة الاهتمام بها ، وإما إذا تمكن العجز من المستويين يلجأ الطفل إلى أيسر السبل، إلى العامية فلا هو حصّل اللغة الأم ولا هو تمكن من اللغة النظير ، فالمقاربة التي توصل إليها المهتمون بالتخطيط اللغوي أن تشكّل الهوية اللغوبة خاضع بالضرورة لجملة من المكتسبات والقيم التي تغرس في النشء، لذا كان لزاما النظر في مناهج التعليم التي تستلزم تعليم اللغة الأم والخصوصيات الثقافية التي تصحب هذه اللغة لضمان تكريس الهوية ، ليتم في الطور الثاني استحضار اللغات الحية الأجنبية التي تفرضها متطلبات العصر الراهن.

نقول إن هذا التعدد اللغوي الذي يعيشه الطفل هو السبب المباشر في التعثر والتراجع في الحصيلة اللغوية لذا فإن أي تعليم لغوي متعدد يتقوم على النمو اللغوي و المعرفي على حد سواء ليكون المتعلم"قد تعرف على لغته وهويته وأدرك نظامها ونسقها المتحكم في تواصليتها في ثقافة مجتمعه بصفة عامة "[25]، ومن بين الآليات التي يمكن اعتمادها الانغماس اللغوي من حيث إنه تفعيل للغة الوطنية وإطار واق للمتعلم يسهم في بناء نظام للغة في ذهنه بطريقة سليمة وبمنهج صحيح.

بيد أن هذه الوضعية تسجل اضطرابات في سلم الاطراد بين الواقع والمفروض ، وبين الناتج والأثر، إذ خلفت آثارا تشهدها اللغة العربية الفصيحة الممثلة للهوية الثقافية للفرد، حيث لازالت تعرف تراجعا مهولا بدءا بالقطاعات الحيوية في المجتمع من المؤسسات الإدارية إلى الاقتصادية، إلى الدوائر التربوية ، وهو ما يظهر على مستوى تعليمية اللغة العربية في مستويات اللغة من صوت وصرف ونحو ومعجم ، ذلك أن تجويز هذا الخليط اللغوي يؤدي مع مرور الوقت إلى نوع ودرجة من الإدماج فيتم تدريجيا تعويض بعض الأصوات بمتتاليات صوتية لا وجود لها، ويرد أيضا تغيير الأنماط والتراكيب النحوية التي لا وجود لها في أنماط العربية وهو النتيجة الحتمية لتلقين لغتين في آن واحد[26].

والواقع أن هذا التعريف ينطبق على التداخل اللغوي الذي يعنى بقضايا تحوير المتكلم للبنى نتيجة إدخال عناصر أجنبية في مجالات الأكثر بناء كمجموع النظام الفونولوجي أو المورفولوجي أو التركيبي، فهي إخضاع لغة لنظام لغة

أخرى[27]، فالظاهر أنه التنوع في التفاعلات الممكنة بين لغتين أو أكثر ما يفضي إلى تداخل معايير منظومة مع معايير منظومة أخرى وتتعدد الأسباب والنتيجة واحدة، مابين عوامل تاريخية ولغوية (الهجرة واحتكاك اللغات)، وعوامل ثقافية (الإعلام والاتصال، الترجمة، العولمة).

تقرر أن الازدواجية اللغوية هي تلك الوضعية التي تشمل نظامين يكون فيه الأول فصيحا رفيعا والثاني عاميا وطيئا، ومثول هذين المستويين بين يدي متكلم ناطق بالعربية هو ما جعل الأمر يطرح كمشكلة ثقافية يقول إبراهيم السامرائي: "إن اللهجات الخاصة قد رافقت الفصيح في سائر العصور الغربية، ولعل ذلك كان سبب الدعوة القائلة بوجود المشكلة، ولا يحسب القارئ أن المشكلة اللغوية وما ينتج عنها من مشكلات ثقافية هي وليدة عصرنا الحديث فهي قديمة كما عرفنا ذلك أن البحث اللغوي التاريخي ولكننا نستطيع أن نقول أنها اليوم أعقد مما كانت بالأمس وذلك لأن المجتمع العربي يواجه حضارة معقدة تلزمه أن يكون مزودا بآلات للأخذ بنواحي هذه الحضارة المتعددة الأطراف ومن هذه الآلات والأدوات مسألة اللغة "[28].

واللغة ظاهرة اجتماعية مشتركة يلزم تفعيلها باستثمار المناهج التعليمية؛ فالوضعية التي أصبحت تمثلها الفصحى في علاقتها بباقي المستويات تفضي إلى أن النشء في المراحل الأولى من تعلمه يجد صعوبة بالغة في تعلم الفصحى بعد أن أمضى سنوات عديدة في اكتساب العامية من المحيط الخارجي، فبمجرد مثوله قاعة الدرس فإن الفصحى تبدو لهم غير مألوفة "إذ يعمد الطفل عند تعلمه الفصحى إلى مخزونه اللغوي والثقافي والذي شكل عبر سنوات عديدة من المحاكاة في اكتساب العامية، فلا يجد ما يسعفه في الممارسة اللغوية بالفصحى فيضيق بها ذرعا ويرغب عنها إلى غيرها من العاميات المتاحة أو اللغات الأجنبية التي قد يحرز تفوقا ملحوظا بها نظرا لضحالة العامية وضمور الفصحى أو تعثرها "[29].

فالازدواجية اللغوية هي حالة للغة واحدة تكون على مستويين ينتميان إلى أصل جيني واحد أحدهما راق وهو الفصحى والآخر وضيع وهو العامية، حيث تقيم الازدواجية مقابلة بين هذين المستويين من ضروب اللغة ترفع منزلة أحدهما فيعتبر المعيار، ولا تتحدث به إلا الأقلية وتحط منزلة الآخر ولكن المتحدث به هم الأكثرية [30]، ورغم تباين واستقلال كلا المستويين من حيث البناء والنوع إلا أن الهدف من الازدواجية هو المزاوجة في التواصل والحديث بين لغة المعيار، ولغة التواصل أي بين اللغة الشفهية واللغة المكتوبة.

4. التعدد اللغوي معطى حضاري :

لم يعد التعدد اللغوي يشكّل خطرا على انقراض اللغات، لأن النظرة القومية المنغلقة قد تغيرت، حيث أصبح التعدد اللغوي يسهم بشكل كبير في التنمية البشرية خاصة إذ لم يعد مفهوم التنمية الاقتصادية يأخذ في النظر نمو

الإنتاج في البلاد، وزيادة الدخل القومي، ولكن هذا المفهوم قد تطور ليشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية لتكون التنمية شاملة، بحيث يطلق عليها اسم" التنمية البشرية" أو " التنمية الإنسانية".

إننا نعيش في عصر يحتم علينا معرفة أكبر عدد من اللغات، ولقد يسرت وسائل الاتصال الحديثة كل صعب وقربت كل بعيد، "أمام هذا الوضع، لا يجب أن نرتبك أو أن نفهم التعدد اللغوي فهما سطحيا خاطئا، أي بمعنى تجميع كمّي لعدد من اللغات على حساب العمق المعرفي و المردودية التعليمية لمجرد التباهي والتظاهر، بل يجب تقليص الدور الذي يجب أن تضطلع به اللغة أو اللغات الأجنبية، وتحديد الهدف من تعليمها واستعمالها، وهو التفتح على العالم والتواصل معه والاستفادة منها في اكتساب أنواع الخبرة المحتاج إليها، والاستعانة بها في البحث العلمي والتبادل التجاري وعدم تجاوز هذه الحدود بالسيطرة أو الهيمنة أو الحلول محل لغة السيادة أو تهميشها كما هو واقع اللغة العربية الحالي"[31].

تهدف العولمة في الجانب الثقافي إلى نشر وانتشار المعلومات، وتسهيل حركتها ومعدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات أي تقوم على إيجاد ثقافة عالمية وعولمة الاتصالات عن طريق البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، بصورة أكثر عمقا خلال شبكة الأنترنت التي تربط البشر بكل أنحاء المعمورة.

كلما ظهر علم جديد تجنبوه أو نظروا إليه نظرة الغازي، في حين كان يجب استثمار كل ظاهرة علمية جديدة في أوانها وفي مجالاتها، فنحن نظرنا إلى العولمة على أنها استعمار مقنع، ونظرنا إلى التكنولوجيا والشابكات على أنها استعمار وهيمنة للغة الإنجليزية، وبدل التصرف تصرفا إيجابيا لتقبّل هذه التطورات التي هي في حقيقتها طبيعية وناتجة عن الفكر الإنساني الذي يسعى دائما، وربما بوحي من الله عز وجل إلى تطوير سبل العيش لإدراك حقيقة يغفلها كثير من الناس وهي قوله تعالى :"وما أوتيتم من العلم إلا قليلا"، فالعلم بحر واسع وشواطئه لا يمكن إدراك حدودها، وبدل التجاوب مع التطورات الحديثة انطوينا أو انشغلنا عن الدفاع عن لغتنا، وبدل أن نقف عند سفاسف الأمور، يجب أن نستثمر التعدد اللغوي في ترجمة إرثنا العربي إلى لغات الآخر، بل وإلى كل لغات العالم حتى يقرأنا الآخر الذي يملك اعتقادا خاطئا عن العرب والعربية ، وعلى العموم " تظل العملية التعليمية في حاجة ماسة إلى اصطناع الازدواجية المتوقعة بين مصادر الثقافة العربية ومصادر الثقافات الأجنبية، مما يحتم على الدارس ضرورة تعلم إحدى اللغات الأجنبية —على الأقل– وإتقانها نطقا وكتابة لتكون سندا له في الاطلاع على الثقافات الأجنبية ، ومحاولة اختراق حواجز المكان واقتحام مجالات الفكر، ومناقشة فكر الآخر عن فهم ووعي من قبيل الإثراء لفكر الأمة ولغتها، وهو ما يتأكد من خلاله منطق الانتماء للثقافة الأم من جانب، وما قد يضيف إليها بما يثريها ويزيدها عمقا ونضوجا من جانب آخر" [32] وتظل الترجمة نافذة فكرية ومدخلا حضاريا نطل منه على فكر العالم من حولنا، أو يطل علينا ذلك الفكر من خلاله، بما يضمن لهويتنا العربية مزيدا من التواصل وعدم الانغلاق، كما يضمن لها مزيدا من الصقل والانفتاح على كل ثقافات الآخر ومناهج فكره ومواد إبداعه، فالترجمة

ركن أساس يضمن للمكتبة العربية المزيد من النضج والاكتمال والثراء من خلال تزايد إيقاع التفاعل المعرفي والحوار العقلي وحتى الوجداني مع معطيات الثقافات المحيطة بنا.

وفي سياق العولمة الجارفة وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، وهيمنة الفضائيات وتقنيات الإرسال المباشر عبر الأقمار الصناعية، وبروز قوى اقتصادية صاعدة في كل من آسيا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، برزت في الأفق لغات محورية منها ما هو قديم كاللغات الأوروبية الكولونيالية، ومنها ما هو جديد كالألمانية والروسية في أوربا والصينية والهندية، وإذا أخذنا بعض الأمثلة "نجد أن الاتحاد الأوربي يضم 27دولة ويعتمد 24 لغة في أدبياته وفي عمليات التوثيق والنشر والترجمة، وهذا يكلفه تكلفة باهضة الثمن في العنصر البشري وفي المال، ولترشيد هذه الكلفة يتجه الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد ثلاث لغات رسمية وهي الإنجليزية والفرنسية والألمانية، وعلى المدى البعيد إدخال الروسية في أفق شراكة استراتيجية مع الفيدرالية الروسية"[33].

وفي الصين تتواجد وتتعايش العشرات من اللغات الصينية الأكثر انتشارا وتداولا ، دون احتساب لغات الأقلية الإثنية واللهجات الجهوية، تم اعتماد لغة معيارية، اللغة المندارية، مدعومة بالخطّ الصيني، كأداة للأداء الاقتصادي ثم العلمي والتعليمي والإبقاء على الإنجليزية على مستوى التبادل الاقتصادي والدبلوماسي الدولي، وأيضا على المستوى العلمي والتكنولوجي في المراكز العلمية والتعليمية وفي التعليم العالي، وأما اليابان، فيختلف المشهد اللغوي قليلا بتواجد خمس لغات أساسية تكاد تجتمع في اليابانية المكتوبة التي تصاحبها اللغة الإنجليزية كلغة تواصل وانفتاح على العالم الخارجي[34].

صحيح أنه لا يكاد يخلو مجتمع من أحد أشكال التنوع اللغوي، فحتى المجتمعات التي تظهر أحادية اللغة بقوة القانون، نجدها لا تنفك من الوقوع بأحد مظاهر التعدد اللغوي الذي ينتشر بكثرة اليوم على نطاق واسع، فهو (أي التعدد اللغوي) يؤدي إلى التفاهم بين المجموعات ومعرفة متزايدة ببعضها ببعض، فالتربية الثنائية للغة والمتعددة اللغة هي في الحقيقة تربية صحيحة متعددة الثقافة، تتجاوز التعبير عن الأحاسيس الإيجابية، لتمنح الناس وسيلة حالية وهي الثنائية اللغوية لخلق معرفة وتفاهم كبيرين" ، كما يمكن استغلاله في محاربة بعض مظاهر التمييز العنصري وعدم المساواة بين المجموعات، إضافة لكونه يمنح الطلبة ثنائيي اللغة والمعرفة ايجابيات معرفية متزايدة وتفكيرا خلاقا ومتشعبا جدا، ويمكن في سن مناسبة للقدرة اللغوية أن يمنح الطلبة وعيا ميتالغويا واسعا ، فالتعدد اللغوي قد يكون ظاهرة طبيعية مفيدة في الدول إن اتخذ مسلكا للتطعيم وانفتاح الثقافة الوطنية على الثقافات الأجنبية لتوسيع دائرة التفكير اللغوي بما يخدم اللغة الوطنية" ، وأبرز نموذج الحضارة العربية الإسلامية حيث كانت توظف اللغات مثل الفارسية لخدمة العربية ولم تشك منها أبدا، وبذلك قد يكون التعدد اللغوي ظاهرة صحية تسهم في توسيع دائرة التفكير اللغوي والانفتاح على الثقافات المحلية والأجنبية تطعيما للثقافة الوطنية دون أن يضر ذلك باللغة العربية إن أحسن استغلاله في مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

ويمكن توظيف التعدد اللغوي في تعليمية اللغة العربية، إذا أمكن مراعاة خصوصية المتعلمين وحمولاتهم الثقافية واللغوية، من خلال استغلال مبدأ المقارنة ومنهجها في تعلم لغة ثانية بشرط أن يكون بينهما تشابه في البنى والأنساق، لأن منهج المقارنة يسهم في فهم التعالق بين اللغات المتقاربة والمتشابهة في أنظمتها وأنساقها، مما يسهم في تسهيل عملية التعلم، حيث يعتمد على ما بلغته الأولى من معطيات لكشف معطيات اللغة الثانية.

5. خاتمة:

التعدد اللغوي حالة إيجابية ووضعية راقية سواء للفرد أو المجتمع ، خصوصا حينما يتم تجسيده عن طريق تدبير لغوي راق يأخذ على عاتقه تطوير اللغة أو اللغات الوطنية في مقام أول، وتشجيع تعلم اللغات الأجنبية وتوفير شروط ترقيتها واستعمالها خصوصا في المجالات البحثية والاقتصادية فيكون التعدد بهذا المنطق مدخلا لتنافس إيجابي بين الأفراد والمجتمعات ليس بغرض الإقصاء والإحالة إلى العدم، وإنما إيجاد أجواء التنافس المفضية للاجتهاد والإبداع، فيعمد الفرد إلى تعلم أكثر من لغة، كما يتعايش المجتمع الذي يتحدث أفراده أكثر من لغة والأمر ينسحب أيضا على الإنسانية برمتها من منطلق أن اللغة هي الفكر، وكلما عمد الإنسان إلى تطوير فكره وجعله أكثر تحضرا كلما انعكس الأمر إيجابيا على واقع اللغة ومن ثم اللغات. وقد تم التوصل إلى نتائج أهمها:

- تتمظهر ظاهرة التعدد اللغوي في مظهرين هما الازدواجية اللغوية و الثنائية اللغوية، والتداخل الدلالي بين المفهومين يفضي إلى عدم الوصول إلى المميزات الدلالية لكلا المصطلحين، غير أن المتفق عليه باعتبار المشاع أن الازدواج يبحث في لسان واحد تقف إلى جانبه لهجات ولغات عامية فالنظام اللغوي واحد، في حين أن الثنائية تستهدف لسانين من أصلين مختلفين.
- تشكل ظاهرة التعدد اللغوي قلقا معرفيا من لدن اللسانيين كون علو العامية على الفصحى من شأنه تغريبها وفي ذلك تهديد للموروث الثقافي والمخزون العلمي.
- التعدد اللغوي بمختلف مظاهره (الازدواجية/ الثنائية) ضرب في الهوية الثقافية عند كثير من الباحثين لما لها من أثر سلبي على أمن اللغة العربية خصوصا في ظل تبعية مطلقة وعلى جميع المستويات للآخر، والتصور المقابل لهذا الطرح يؤكد على أنه ظاهرة لسانية عامة إذ لا يمكن مناصبته العداء لمجرد أنه ظاهرة بل ينبغي التعامل معه بمنهج يهدف لخدمة الأهداف الاستراتيجية للأمة باستثماره بتوجيه من الهوية الثقافية.
- كلما ازداد التعاون والتبادل بين لغتي الكلم والكتابة كلما تضاءلت الفوارق ، ودنت كل منها إلى الأخرى ومتى كملت للعربية هذه المطالب كان لها أن تطمئن إلى حياة مديدة موصولة تجاري الزمن وتتطور معه وتتجدد به وهو المقترح الذي هتف به المهتمون بالشأن اللغوي.

- من الحلول الممكنة أيضا تأخير ظاهرة تدريس اللغات الأجنبية للأطفال حتى يتمكنوا من لغتهم أ ولا فيتقنوها ومن ثمة استغلال وسائل الإعلام في نشر اللغة الفصحى وتفعيلها واجتناب العامية واللغات الأجنبية.
- لا تزال السياسة اللغوية المتبعة من طرف الهيئات المتخصصة في الشأن اللغوي غير قادرة على السيطرة على مخارج ظاهرة التنوع اللغوي في المجتمع الذي أصبح مطالبا بالتعامل مع تحديات العولمة خاصة في ظل السياسة اللغوية الراهنة.

6. الهوامش والإحالات:

[1]– محمد الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب ، الرباط، ط1، ص11.

[2]– لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م، ص77.

[3]– رمضان عبد التواب، فصول من فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،1999م، ص358.

[4]– يعرفها إبراهيم أنيس بمجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، واللهجة عند بعض الدارسين ظاهرة لسانية طبيعية في جميع اللغات الحية، وما كان طبيعيا لا ينبغي التعامل معه على أنه خطر قد يحيق باللغة العربية الفصحى فيهدد وجودها ، وقد ناصر هذا الاتجاه مقولة علي عبد الواحد وافي الذي يرى قدرة اللهجة في التغلب على اللغة القومية ، فاللهجة التي يتاح التغلب في أمة ما على بقية أخواتها أو على معظمها تصبح عاجلا أو آجلا لغة الدولة ، أو ما يطلق عليه اسم اللغة القومية أو اللغة الفصحى، فقد ترتب على تغلب لهجة باريس على معظم أخواتها أن أصبحت لغة الدولة بفرنسا . ينظر، إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر2003م، ص15. وينظر، علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر، مصر، ط11، ص184.

[5]– ينظر، مهى محمود العتوم، الازدواجية اللغوية في الأدب (نماذج شعرية تطبيقية)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، مج4، ع4، 2007م، ص167.

[6]– إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج3، ع1، 2002م، ص62.

[7]– ينظر، صالح بلعيد، هموم لغوية، مخبر الممارسات اللغوية ، جامعة مولود معمري، الجزائر،2012م، ص306.

[8]– مسعود خلاف شكور، تعليم اللسان العربي في البيئات متعددة الألسن، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج 9، ع2002،1م، ص329.

[9]– ميجل سجوان، التعليم وثنائية اللغة، تر: إبراهيم بن محمد القعيد، محمد عاطف المجاهد، السعودية، عمادة شؤون المكتبات،1994م،ص1.

[10]– ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، لبنان،ط1993،1م، ص37 .

[11]– ينظر، محمد الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات، ص36.

[12]– منير الحافظ، الوعي اللغوي (الجمالي في فلسفة الكلام)، دار الفرقد، ط1، 2005م، ص171.

[13]– محمد سالم سعد الله، أنسنة النص، مسارات معرفية معاصرة،جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، ط1، 2007م، ص146.

[14]– محمد، محمود شاويش، نحو ثقافة تأصيلية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2007م، ص32.

[15]– محمد سالم سعد الله، أنسنة النص، ص 31.

[16]– منير الحافظ، الوعي اللغوي(الجمالي في فلسفة الكلام)، ص 169.

[17]– ينظر، محمد قبلي، جذور وامتدادات، الهوية واللغة والإصلاح بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، ط 1، 2006م، ص36.

[18]– صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2011م، ص 225.

[19]– محمد صالح الهرماس، مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط 1، 2002م، ص 140.

[20]– بومدين بوزيد، الأمن اللغوي والاستقرار الاجتماعي، المجلس الأعلى للغة العربية، 2013م، ص23.

[21]– إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص08.

[22]– ينظر، المرجع نفسه،ص 66.

[23]– ينظر، علي حرب، خطاب الهوية، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2، 2008م، ص13.

[24]– ينظر، جان لويس كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، مطبوعات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2004م، ص204-205.

[25]– عبد القادر الفاسي الفهري، ندوة تعلم اللغة العربية والتعليم المتعدد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، الرباط، المغرب، 2002م.

[26]– ينظر، باديس لهويمل ونور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر، ع 30، 2014م ،ص 117-118.

[27]– ينظر ، لويس جون كالفي، علم الاجتماع اللغوي، تر: محمد يحياتين، دار القصبة للنشر، الجزائر،2006م، ص 27.

[28]– إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت ، لبنان ، ط2، 1981م، ص147.

[29]– إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، ص57.

[30]– ينظر، لويس جون كالفي، حرب اللغات والسياسات اللغوية، ص77.

[31] – عبد العالي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم – عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية- ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ط1، 2011م، ص58.

[32] – عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي- الواقع والمستقبل-، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1،2005م، ص58.

[33]- محمد مرزوق، نادية العمري، عبد الجواد السقاط، السياسة اللغوية العربية والبيئة والبقاء، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، ط1، 1437هـ- 2016م، ص 147.

[34]- المرجع نفسه، ص75.

7. قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:

1.إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر2003م

2.إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت ، لبنان ، ط2، 1981م.

3.إلياس بلكا ومحمد حراز، إشكالية الهوية والتعدد اللغوي في المغرب العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط1، 2014م.

4. رمضان عبد التواب، فصول من فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر،1999م

5.صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2011م.

6.صالح بلعيد، هموم لغوية، مخبر الممارسات اللغوية ، جامعة مولود معمري، الجزائر،2012م.

7.عبد الله التطاوي، اللغة والمتغير الثقافي، الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 2005م.

8.عبد العالي الودغيري، لغة الأمة ولغة الأم ، عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 2011م.

9.علي حرب، خطاب الهوية، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط2، 2008م.

10.علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر للطباعة والنشر، مصر، ط11

11. لويس جان كالفي، حرب اللغات والسياسة اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط1، 2008م

12.محمد الأوراغي، التعدد اللغوي وانعكاساته على النسيج الاجتماعي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ، منشورات كلية الآداب ، الرباط، ط1.

13.محمد سالم سعد الله، أنسنة النص، مسارات معرفية معاصرة،جدار للكتاب العالمي، عالم الكتاب الحديث، ط1، 2007م.

16.محمد محمود شاويش، نحو ثقافة تأصيلية، الدار العربية للعلوم، ناشرون، ط1، 2007م.

15.محمد قبلي، جذور وامتدادات، الهوية واللغة والإصلاح بالمغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، ط1، 2006م.

14.محمد صالح الهرماس، مقاربة في إشكالية الهوية، المغرب العربي المعاصر، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط1، 2002م.

17.محمد مرزوق وآخرون، السياسة اللغوية العربية والبيئة والبقاء، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع عمان، ط 1، 1437هـ- 2016م.

18.منير الحافظ، الوعي اللغوي (الجمالي في فلسفة الكلام)، دار الفرقد، ط1، 2005م.

19.ميجل سجوان، التعليم وثنائية اللغة، تر: إبراهيم بن محمد القعيد، محمد عاطف المجاهد، السعودية، عمادة شؤون المكتبات،1994 م.

20.ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دار العلم للملايين، لبنان،ط1، 1993م.

– المجلات العلمية:

1. إبراهيم كايد محمود، العربية الفصحى بين الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، مج 3، ع1، 2002م.

2. باديس لهويمل ونور الهدى حسني، مظاهر التعدد اللغوي في الجزائر وانعكاساته على تعليمية اللغة العربية، مجلة الممارسات اللغوية، الجزائر، ع 30، 2014م .

3. عبد القادر الفاسي الفهري، ندوة تعلم اللغة العربية والتعليم المتعدد، منشورات معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، الرباط، المغرب، 2002م.

4. مسعود خلاف شكور، تعليم اللسان العربي في البيئات متعددة الألسن، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج 9، ع1، 2002م.

5. مهى محمود العتوم، الازدواجية اللغوية في الأدب (نماذج شعرية تطبيقية)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، الأردن، مج4، ع4، 2007م.